

الدورة الحادية والعشرين لجمعية الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية

لاهاي، 6 ديسمبر 2022

نقاش عام - تصريح

أصحاب السعادة، حضرات المندوبين الموقرين، الزملاء الأعزّاء

يسرّني أن ألقى كلمتي أمام جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي اليوم باسم منظمة محامون من أجل العدالة في ليبيا، والمنظمات الليبية الشريكة.

تعقد جمعية الدول الأطراف في مرحلة حرجة بالنسبة إلى المحكمة الجنائية الدولية في ليبيا. فبعد مرور ما يزيد على عقدٍ من الزمن من دون إحراز أيّ تقدّم ملموس في الحالة في ليبيا، اتخذ مكتب المدعي العام للمحكمة بعض الخطوات الواعدة هذه السنة، بما في ذلك تقديم [خارطة طريق محدّثة](#) لتحقيق المساءلة في ليبيا، وتأسيس حضور أكثر انتظاماً في المنطقة، [وتقديم](#) طلبات جديدة لأوامر القبض. غير أنّ هذه الجهود تكاد تذهب سدى، إذ أنّ الثقة في المحكمة الجنائية الدولية قد وصلت إلى مستوياتٍ [متدنية](#) للغاية، نتيجة سنوات من عدم إحراز أيّ تقدّم ملموس، ومن [المشاركة](#) المتدنية من قبل المحكمة مع الضحايا والجهات الفاعلة في المجتمع المدني الداعمة للضحايا، إضافةً إلى عدم معالجة حملات القمع المستمرة التي يتعرّض لها المجتمع المدني في ليبيا. إضافةً إلى أنّ لقاء المدعي العام بخليفة حفتر، الذي يدعى أنّه المسؤول الأكبر عن الجرائم بموجب نظام روما الأساسي في ليبيا، قد أضرّ بالثقة في المحكمة إلى حدّ بعيد كما قوّض الرغبة والاستعداد للتعاون مع مكتب المدعي العام.

حضرات المندوبين الموقرين، الزملاء الأعزّاء

تقع مسؤولية ضمان بذل جهودٍ أعظم لتحسين عمل المحكمة الجنائية الدولية على عاتق المحكمة وسائر الهيئات الأخرى التابعة لها، بالإضافة إلى الدول الأطراف، ليس من أجل تأمين توفّر الموارد فحسب، بل أيضاً الكفاءة والفعالية ضمن المحكمة لتأدية ولايتها للشعب الليبي.

ونحثّ الدول الأطراف على تزويد المحكمة بالموارد الملائمة، بما في ذلك الزيادات في الميزانية، من أجل تمكين المحكمة من الاستمرار في إعطاء الأولوية للحالة في ليبيا وإحراز تقدّم ملموس على هذا الصعيد. إذ يجب أن تكون إجراءات الميزانية شفافةً ومدفوعةً بالحاجات المحدّدة. كما لا يمكن تجاهل الأنشطة التي تسهم في تحقيق ولاية المحكمة باتجاه الضحايا كما هي مكرّسة في نظام روما الأساسي، من قبيل التوعية ومشاركة الضحايا، أو تخصيص أموال غير كافية لتنفيذها.

وفي هذا السياق، يتعين على المحكمة أن تبذل جهوداً استباقيةً أكثر من أجل ضمان التوعية الملائمة مع المجتمعات المتضرّرة في ليبيا والمشاركة المجدية للضحايا. ويشمل ذلك اعتماد استراتيجية توعية عبر الأجهزة مصمّمة للحالة في ليبيا.

كما نحثّ المحكمة والدول الأطراف على العمل بانتظام على إدانة الهجمات والأعمال الانتقامية ضدّ أفراد المجتمع المدني ومطالبة السلطات الليبية بضمان بيئة آمنة وخصبة لعمل المجتمع المدني. فلدى المحكمة التزام برعاية منظمات

المجتمع المدني التي تواجه المخاطر نتيجة تفاعلها مع أجهزة المحكمة، ولذلك لا بدّ من بذل الجهود وتوفير الموارد من أجل إنشاء تدابير حماية مصمّمة حسب الحاجات.

ومن الجدير بالذكر أنّه ليس هناك من مؤشرات كثيرة تدلّ على أنّ السلطات الليبية تمتلك حالياً القدرة أو الإرادة على تحقيق العدالة المجدية. وبالتالي يجب أن تدفع المحكمة، كما الدول الأطراف، باتجاه التعاون الحقيقي، من قبل السلطات الليبية، الذي ينبغي أن يتخطى الترحيب بالزيارات الرسمية ويشمل جهوداً ملموسة لضمان اعتقال ونقل المشتبه فيهم إلى المحكمة بما يتيح الوصول الآمن وغير الانتقائي للمحكمة إلى جميع الضحايا والمجتمعات المتضرّرة وحماية وتعزيز أفراد المجتمع المدني العاملين من أجل المساءلة.

وختاماً، نطالب أن يؤكّد مكتب المدعي العام التحقيق في الجرائم ضدّ الإنسانية وجرائم الحرب المرتكبة ضدّ المهاجرين واللاجئين في ليبيا بغية ملاحقة المسؤولين عن ارتكاب الجرائم أمام المحكمة. فإنّ التحقيقات المحلية والملاحقات من قبل الدول الأوروبية، إضافةً إلى عمل الفريق المشترك، لا يجوز أن تحلّ محلّ التحقيق الذي تقوده المحكمة الجنائية الدولية بل يجب أن تكمله، من أجل ضمان المقاضاة على الجرائم بموجب نظام روما الأساسية التي لا يتمّ التحقيق فيها في المحاكم المحلية.

شكراً لكم.